رسالتان نادرتان لابن كمال باشا

رسالة في أنّ أسماء الله توقيفية، ورسالة في نسبة الجمع(*)

د. وليد محمد السراقبي(**)

المؤلِّف: هو العلاّمة المحقِّقُ(١) أحمد(٢) بن سليمان بن كمال باشا زاده، الملقَّب بـ(شمس الدّين)، ويُعرف بـ (ابن الوزير) أيضاً نسبة إلى جدِّه كمال باشا الذي كان من أمراء الدولة العثمانية في عهد السلطان (بايزيد الثاني) سنة ٨٨٦ هـ، هذا السلطان الذي شُهر عنه حبُّه للسلم وابتعاده عن الحروب، واشتغاله بالعلوم الأدبية، حتى لقِّب (بايزيد الصّوفيّ)(٣).

(*) الرسالتان: قرأتُهما وعلَّقتُ حواشيهما للمستشرقة الدكتورة ليلى غاريتش، نائبة مدير معهد الاستشراق في سراييفو.

(**) عضو الهيئة التدريسية في كلية الآداب الثانية بحماة.

(١) شذرات الذهب ١٠/ ٣٣٥.

(٢) ذكر محمد سواعي أنّ كلاً من جرجي زيدان في (تاريخ آداب اللغة العربية) ٣/ ٢٣٨ و ٣٢٨، وصلاح الدين المنجد في بحثه عن المخطوطات العربية في فلسطين٥٩، جعلا اسمه (محمد بن أحمد بن سليمان...) «تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية»، مقدمة المحقِّق، ص ٧.

(٣) ثلاث رسائل في اللغة ١٣.

لم ينصَّ مَنْ ترجم له على تاريخ ولادته ومكانه، إلا أنّ محمد سواعي محقِّقَ «رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية» رجَّح أنَّ ولادته كانت في أدرنة سنة ٨٧٣ هـ / ١٤٦٨ – ١٤٦٩ م.(٤).

اشتغل في مطلع حياته بالعلم، ثم التحق بالعسكر السّلطاني، ولكنّ هذه المهنة لم تَرُقْ له؛ ذلك أنّه كان طمّاحاً إلى تسنُّم مراتب العلم، فتحوَّل إلى سبيل العلم. تلمذ لمشاهير عصره، ومنهم: محيي الدين بن تاج الدين إبراهيم، المعروف بابن الخطيب «خطيب زاده»، المتوفى سنة (٩٠١ هـ)، وسنان الدين يوسف أفندي معرِّف زاده، وهو معلِّم السلطان بايزيد الثاني، والمولى لطفي أمين خزانة كتب السلطان بايزيد خان.

وقد برع ابن كمال باشا، رحمه الله، في علوم كثيرة، من فقهٍ، وتفسيرٍ، وحديثٍ، وتاريخٍ، ولغةٍ، وكان متقناً للّغات الثّلاث: العربيّة، والفارسيّة، والتركيّة. قال عنه طاش كبري زاده في الشقائق النعمانيّة: «وصنَّف رسائلَ كثيرةً في المباحث المهمّة الغامضة، وعددُ رسائله قريبٌ من مئة رسالة»(٥). وذهب محمد سواعي إلى أنّها تزيد على مئة وعشرين رسالة، وقيل هي ثلاثمئة رسالة متفاوتة الطّول والأهميّة(٦). وسأقتصر على إيراد ما طُبع من رسائله فحسب، وهي:

١- التنبيه على غلط الجاهل والنّبيه: صدر هذا الكتاب عن المعهد الفرنسي

(٤) رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية، مقدمة التحقيق، ص ٧.

(٥) شذرات الذهب ١٠/ ٣٣٥.

(٦) مقدمة (رسالة تحقيق في تعريب الكلمة الأعجمية) ص ١٠.

بدمشق سنة ١٩٩٤ والكتاب خاصٌّ بمعالجة ما يندرج تحت لحن العامّة. وحقَّقه رشيد العبيدي ونشره في مجلة المورد.

٢- رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية: صدر عن المعهد الفرنسي بدمشق سنة ١٩٩١ م بتحقيق محمد سواعي أيضاً.

٣- رسائل ابن كمال باشا: صدر عن النادي الأدبي في الرياض سنة ١٩٨٠ م بتحقيق د. ناصر سعد الرشيد، وشغل ١١١ صفحة من القطع الصغير. ضمّ هذا الكتيب خمس رسائل هي: رسالة في تحقيق معنى (كاد). ورسالة في تحقيق التغليب. ورسالة في أن التوسع شائع. ورسالة في تحقيق المشاكلة. ورسالة في رفع ما يتعلّق بالضمائر من الأوهام.

وقد سرد المحقِّق ستةً وسبعين أثراً من آثار ابن كمال باشا ما بين كتاب ورسالة، ولم يُشِرْ إلى الرّسالتين اللتين بين يديَّ.

٤- ثلاث رسائل في اللغة: صدر هذا الكتاب عن مكتبة لبنان – ناشرون سنة ١٩٩٣م بتحقيق الدكتور محمد حسين أبو الفتوح. وضمّ هذا الكتابُ الرسائلَ الآتية:

أ- رسالة في تحقيق (كاد)، وقد سبق ذكرها ضمن الرسائل التي صدرت عن النّادي الأدبيّ في الرِّياض سنة ١٩٨٠ م. ولكنّ المحقِّقَ أضاف إلى النّصّ المحقَّق إحصاءً للفظِ (كاد) في كلٍّ من القرآن الكريم وصحيح البخاريّ، ودراسة استعماله فيهما. وقد شغل التحقيق (٥٧) سبعاً وخمسين صفحةً، وشغل القسمان الآخران (٤٧) صفحة.

ب- رسالة في الفرق بين (مِنْ) و (من) التبيينية. (ص١٧-٣١). وشغل التعليق على الرسالة من ص ١٣٣ – ١٤٥.

ج- رسالة في بيان الآتي: أيشارك صاحبُ علم المعاني اللغويَّ في البحث عن مفردات الألفاظ (ص١٦١-١٩٣) ؟

ولم يُشِرْ محقِّقُ هذه الرسائل أيضاً إلى الرسالتين اللتين أحقِّقُهما. ولم يشر أحد ممن حقّق بعض كتب ابن كمال باشا أو بعض رسائله إلى الرسالتين أيضاً.

والفضل في وقوفي عليهما عائد إلى الدكتورة ليلى غاريتش نائبة مدير معهد الاستشراق في (سراييفو). فلها مني جزيل الشكر، والشكر موصولٌ أيضاً إلى الأستاذ الدكتور أسعد دوركوفيتش، مدير معهد الاستشراق في (سراييفو)، وإلى بقيّة الأصدقاء المستشرقين في المعهد، جزاء ما لقيناه منهم من اهتمام وتقدير وترحيب.

١- **الرسالة الأولى**: رسالة (في أنّ أسماء الله تعالى توقيفيّة) تقع هذه الرسالة في ورقتين وربع الورقة تقريباً، (ق ١٠٢/ أ – ١٠٣/ أ)، وفي كل ورقة ثلاثة وثلاثون سطراً، وفي كلِّ سطرٍ ستَّ عشرةَ كلمةً مكتوبةً بالخطِّ الفارسيّ. وأصل هذه الرسالة محفوظٌ في مكتبة معهد الاستشراق في سراييفو البوسنة، برقم [R55-7].

تبدأ الورقة الأولى بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي. الحمد لله الذي له الأسماء الحسنى، والصّلاة والسّلام على محمدٍ ذي المقصد الأسْنَى،...»، وتنتهي الورقة الأخيرة بقوله: (... ولا يذهب عليك أنّ ما نقله في القرآن مبناه على عدم الفرق بين الإطلاق الذي محلّ الخلاف.. تمت الرسالة التوقيفية لمولانا العلّامة

والفاضل الفهّامة كمال باشا زاده، جعل الله رحمته زاده، آمين). ولم يذكر تاريخ نسخها ولا موضعه. وقد ألحق ببقية الورقة رسالة قصيرة في (جواز استئجار القرآن العظيم) للمؤلِّف نفسه.

٢- **الرسالة الثانية**: وعنوانها (رسالة في نسبة الجمع)، وتقع هذه الرسالة في ورقة واحدة وبعض الورقة الثانية (١٠٢/ب – ١٠٣/أ)، وهي مكتوبة بخطٍّ فارسيّ، وفي كل ورقة ثلاثةٌ وثلاثون سطراً، وفي كلّ سطر ست عشرة كلمة كتبت بخطّ فارسيّ جميل. وأصل هذه النسخة من مقتنيات مكتبة معهد الاستشراق في سراييفو برقم [R55-6].

تبدأ الرسالة بقوله: (الحمد لوليِّه، والصّلاة على نبيِّه، وبعد: فهذه رسالة في نسبة الجمع. اعلمْ أنّ الجمع لا يُنسَبُ إليه إلا إذا لم يكن له واحد،...) وتنتهي بقوله: (... وإنْ أراد أنّه لا يُنسَب إليه إذا كان علماً فلا قيمة لتخصيص الوزن المذكور، فإنّ الحكم في وزن الأنصار أيضاً كذلك. تمت رسالة في نسبة الجمع لمولانا العلامة والفاضل الفهامة كمال باشا زاده، قُدّس سرُّه).

ولم يذكر أيضاً اسم الناسخ ولا مكان النسخ، ولكنّ الراجحَ أنّ هاتين الرسالتين هما من مجموع رسائل كتبها أحد تلاميذه.

عملي في التحقيق:

اقتصرتُ في تحقيق هاتين الرسالتين على النسختين الخطيتين اللتين تحتفظ بهما مكتبة معهد الاستشراق في سراييفو، عاصمة البوسنة، وذلك لوضوحهما وكمالهما وعدم وقوفي على نسخة خطيّة أخرى.

وقد بذلتُ قُصارى جهدي في تحرير الأقوال وتأصيل المصطلحات، ونسبة الآراء إلى أصحابها،وتخريجها من مظانها ما أمكنني ذلك، وترجمتُ للأعلام الواردة أسماؤهم فيها، وعرّفتُ بمؤلفاتهم مطبوعها ومخطوطها، وعلّقت على مواضع من الرسالتين بما يجلو غامضها ويوضِّحُ مبهمها، فإنْ أحسنتُ فبفضلِ الله ومنّته، وهو ما أردْتُ، وإنْ قصَّرْتُ فَمِنْ نفسي.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبــه ثقتــي

الحمدُ لله الذي لهُ الأسماءُ الحُسنى، والصّلاةُ والسّلامُ على محمّدٍ ذي المقصِدِ الأسنى، وبعد:

فهذه رسالةٌ مرتّبة في بيان أنّ أسماءَ الله، تعالى، توقيفيَّةٌ(٧) أي يتوقّف إطلاقُها عليه، تعالى، على الإذنِ من الشّارع فيهِ، أو قياسيّة لا يتوقّف على الإذن من الشّارع فيه، بل إذا دلّ العقلُ على اتّصافِهِ، تعالى بصفةٍ(٨) وجودية(٩) أو سلبيةٍ جاز أنْ يُطلَقَ عليها اسمٌ يدلُّ على اتّصافِه بها، وكذا الحال في الأفعال. فذهب الأشعريّ(١٠) ومَنْ تابعَهُ إلى الأوّلِ، وذهب المعتزلة والكِراميَّة(١١) إلى الثاني. واختار القاضي أبو بكر منّا

(٧) التوقيفيّة: توقُّف الشيءِ على الشيء بأنْ يكون تابعاً له.

(٨) الصّفة: هي ما يوصف به الله تعالى من صفات التعظيم، والقدرة، والحياة، والإرادة. المعجم الفلسفي ١/ ٧٣٠.

(٩) الوجودية نسبة إلى الوجود، وهو مالا يستقلُّ بنفسه بل يقوم بغيره، وهو عكس العدمي.

(١٠) هو أبو الحسن، عليُّ بن إسماعيل الأشعريّ توفي في بغداد سنة ٣٢٤ هـ. انظر ترجمته في الأعلام ٤/ ٢٦٣.

(١١) الكِراميَّة: فرقة من المشبّهة أصحاب أبي عبد الله، محمد بن كِرام بن عراف بن خرابة، كان =

التفصيلَ حيثُ قالَ: (كلُّ لفظٍ دلّ على معنى ثابتٍ لله، تعالى، جازَ إطلاقُهُ عليه بلا توقُّفٍ إذا لم يكن مُوْهِماً بما لا يليقُ بكبريائِهِ، فَمِن ثَمّ لمْ يجزْ أن يُطْلقَ عليه لفظُ (العَارفِ) لأنّ المعرفةَ قد يُرادُ بها علمٌ سَبَقَهُ غَفْلةٌ، ولا لفظ (الفقيه) لأنّ الفقهَ فَهْمُ غرضِ المتكلِّمِ من كلامِهِ،وذلك مُشعرٌ بسابقيّةٍ، ولا لفظُ (الجهل) ولفظ (العاقل) لأنّ العقل علم مانعٌ عن الإقدامِ على ما ينبغي لأحد، ومنه (العِقالُ). وإنّما يُتَصوَّرُ هذا المعنى فيمن يدعوه الداعي إلى ما لا ينبغي، ولا لفظ (الفَطِنِ) لأن الفِطانةَ سُرْعةُ إدراكٍ يرادُ تعريضه على السامع فتكون مسبوقةً بالجهلِ، ولا لفظُ (الطّبيب) لأن الطّبّ علمٌ مأخوذ من التّجارب، وإلى غير ذلك من الأسماءِ التي فيها إيهامٌ بما لا يصحُّ الإطلاقُ في حقِّه، تعالى.

وقد يقال: لا بدّ مع نفي الإيهام من الإشعارِ بالتّعظيمِ حتّى يصحَّ الإطلاقُ بلا توقيفٍ. قالوا: ليس الكلامُ في أسماءِ الأعلام الموضوعةِ في اللُّغات، إنّما النّزاعُ في الأسماءِ الموجودةِ من الصّفات والأفعال.

قال ابنُ الحاجبِ في بعض تصانيفِه: (إذا ثبتَ أنّ الواضعَ هو (الله) تعالى، وثَبَتَ أنّ من لغة العربِ لفظاً يطلقونَهُ على الباري، تعالى، لم يحْتَجْ إلى إذنٍ في الشرْع لثبوت أنّ الواضِع هو الله. وإنْ قُلْنا: إنّ الواضعَ من العرب واحدٌ أو جماعةٌ لم يكفِنَا

=يقول بالتجسيم وزعم أنه جسم له حدّ ونهاية من تحته. ووصف ابن كرام معبوده بأنّه جوهر، وأن الله – تعالى – مماسٌّ العرشَ، وأنّ العرش مكان له. انظر: الفَرق بين الفِرق، ص ١٣٠ وما بعدها، توفي في القدس سنة ٢٥٥ هـ. ترجمته في تذكرة الحفاظ ٢/ ١٠٦، والملل والنحل/ ١٥٨، والأعلام ٨/ ١٤.

إطلاقُ اللّفظ في تلك اللُّغةِ لجوازِ أن يطلقوا على الباري، تعالى، ما يمنعُ الشرعُ بعدَ ورودِ إطلاقِهِ، والحقُّ ما ذكرَهُ لا ما ذكروهُ.

واعلم أن محلَّ الخلافِ إطلاقُ اللّفظِ على ذاته لا إطلاقُهُ على مفهومٍ صادقٍ عليه، تعالى، والفرقُ واضِحٌ، وإن خَفِيَ على الناظرِ في قرينة المقامِ على ما ستقفُ عليهِ.

فإطلاقُ الخادعِ المفهوم من قولِه، تعالى: ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢] خارجٌ عن البحْثِ، لأنّه لم يُطْلَقْ عليه، تعالى، بل أُطْلِقَ على مفهومٍ مجازي صادقٍ عليه(١٢). وكذا إطلاقُ الرفيقِ في قولهِ عليهِ السّلامُ: (إنّ الله رفيقٌ يحبُّ الرفقَ)، والحديثُ بتمامِهِ مذكور في (المشارق)(١٣) فإنّهُ لم يُطْلَقْ أيضاً على ذاتِهِ، تعالى، بلْ أُطْلِقَ على مفهومِهِ، حَمَلَ ذلك المفهوم عليه، تعالى. ومَنْ غَفَلَ عن هذا الفرقِ قال في شرْحِ الحديثِ المذكورِ: «واختلف العلماءُ في جوازِ إطلاقِ (الرفيق) على (الله)، تعالى. فذهب طائفةٌ من الأشاعرةِ إلى جوازِهِ، لأنّ هذا الحديثَ قد وردَ فيهِ، فكان إذْناً من الشّارع بذلك، لأنّ إطلاقَ الاسمِ عليهِ، تعالى، من باب العمل، وخبر الواحد يفيدُ العملَ.

وذهبت طائفة أخرى إلى عدمِ الجوازِ قائلةً بأن جوازَه لا يثبت إلاّ بالكتابِ والسُّنّةِ المتواترةِ(١٤) أو الإجماعِ على ذلك ما يثبتُ دلالةً، ولا دلالةَ في الكتاب عليه. والسّنّة

(١٢) يراد بالخداع من الله تعالى مجازاتهم على خداعهم أولياءه ورسله. الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٤٢٣.

(١٣) هو كتاب (مشارق الأنوار على صحاح الآثار) وهو تفسير لغريب الحديث المختص بالصحاح الثلاثة: الموطَّأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم.

(١٤) المتواتر: هو الحديث الصحيح الذي يرويه جمعٌ يستحيل تواطؤهم على الكذب، عن جمعٍ =

الواردة من الآحاد[١٥]، فإنّ استدلالَ الطّائفةِ الأولى بالحديثِ المذكورِ على محلِّ الخلافِ مبناهُ على عدمِ الفرقِ بين الإطلاقَيْنِ المذكورَيْنِ. ثمّ إنّ ما قالتْهُ الطّائفةُ الثانيةُ من أنّ جوازَهُ لا يثبتُ بالسُّنّة الواردة من الآحاد منظورٌ فيه على ما سنقفُ عليه.

وقال الإمام النّسفي[١٦] في شرحِ الأسماءِ الحُسْنى: واختار الغزاليُّ أنَّ الأسماءَ موقوفةٌ على الإجازةِ، فأمّا الصفاتُ فغيرُ موقوفةٍ عليها، وفيهِ نَظَرٌ، لأنّه إنْ أرادَ بالأسماءِ الأعلامَ وبالصِّفاتِ المشتقّاتِ في الصّفات فلا صحَّةَ له، لِما عرفتَ أنّ أسماءَ الأعلامِ خارجةٌ عن محلِّ الخلاف على ما قالوا. ويتوقّفُ الحكمُ فيها على التّفصيلِ على ما قالَهُ ابنُ الحاجبِ.

وإنْ أرادَ بالأسماءِ المشتقّاتِ في الصّفاتِ والأفعال، وبالصّفات ما يُحْملُ عليه تعالى لا بطريق الإطلاقِ على مفهومٍ صادقٍ عليه، كما في قوله –عليه السلامُ –: «إنّ الله رفيقٌ»، فقد عرفتَ فسادَهُ أيضاً، وإنْ أراد معنىً آخرَ لا بدّ في بيانهِ حتّى ينظرَ في صحّتهِ وفسادِهِ.

وقال الفاضل الدّواني[١٧] في شرح (العقائد العَضُدية): «وَذَهَبَ الإمامُ الغزاليُّ

= مثلهم في أوّل السّند ووسطه وآخره. معجم مصطلح الحديث / ٦١، وعلوم الحديث ومصطلحه/ ١٤٧.

(١٥) الحديث الآحاد: هو ما اختلّ في شرط من شروط المتواتر وهو ثلاثة أنواع: غريب، وعزيز، ومشهور، وذلك كله بحسب عدد الرواة. معجم مصطلح الحديث/ ١، ومن علم مصطلح الحديث/ ٢٨.

(١٦) هو محمد بن محمد، أبو الفضل النّسفيّ، (ت٦٨٧هـ).

(١٧) هو محمد بن أسعد الصّدّيقيّ (ت ٩٠٨هـ).

إلى جوازِ إطلاقِ ما عُلِم اتّصافُه – تعالى – بها على طريقِ التّوصيفِ دون التّسميةِ؛ لأنّ إجراءَ الصّفة إخبارٌ بثُبوت مدلولها، فيجوزُ عند ثبوتِ المدلولِ إلا لمانعٍ بخلاف التّسميةِ فإنّه تصرُّفٌ في المسمّى ولا ولايةَ له إلا للأب أو للمالك وما يجري مجراهما. والله،تعالى، منزَّهٌ عن التّصرُّف فيهِ، وفيه نظرٌ لما عرفتَ أنّ الإطلاقَ بهذا المعنى خارجٌ عن محلِّ الخلافِ. ثمّ قال: (ويُشْكِل بلفظِ (خَداي) و(تنكري) وأمثالهما في سائرِ اللّغاتِ مع شيوعِهما من غيرِ نكيرٍ، اللّهمّ إلاّ أنْ يُقالَ: إنّ لفظَ (خَداي) (خود آنيدهْ) ؛ أيْ الموجودُ بذاتهِ، يكونُ مرادفاً لواجبِ الوجودِ كما ذكرهُ الإمامُ الرّازيّ في بعض تصانيفهِ. ويُقالُ بمثلِ ذلك في أسمائه بحَسَبِ سائر اللُّغاتِ إنْ أمكَنَ، فكأنّه نسيَ ما ذَكَرَه في الشَّرْحِ المذكورِ قبل هذا الكلامِ نقلاً عن صاحب[١٨] (المواقف) من أنّه ليس الكلامُ في أسماءِ الأعلامِ الموضوعةِ في اللّغات؛ لأنّ منشأ القول بالإشكال المذكور الغُفُول عن الكلام المزبور.

وأمّا ما نقله عن الإمامِ فمسطورٌ في (المطالب العالية) [١٩] بهذه العبارة. قولنا (واجبُ الوجود) يُفيدُ أنّه يستحقُّ الوجودَ من ذاتهِ المخصوصةِ لذاتهِ المخصوصةِ.

(١٨) هو عضد الدين الإيجي. وكتابه بعنوان (المواقف) في علم الكلام. ولهذا الكتاب عدّة شروح، منها شرح السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، وشمس الدين الكرماني (ت ٧٨٦ هـ)، وغيرهما. كشف الظنون ٢/ ١٨٩١.

(١٩) ثمة غير ما كتاب يحمل هذا العنوان، والراجح أنّه (المطالب العالية) وهو كتاب في علم الكلام للإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، وشرحه عبد الرحمن المعروف بحلبي زاده. انظر كشف الظنون ٢/ ١٧١٤.

وقريبٌ من هذا اللفظِ قولُنا بالفارسيّة: (خَداي) وأصل هذا اللّفظِ قولُهم: (خَداي)، وهو مركّب من لفظَيْن، أحدُهما: (خود) ومعناه: ذاتُ الشيءِ ونفسُهُ، والثاني (آيُ)، ومعناه: جاءَ. فالمعنى أنّه بنفسِه وذاتِه جاءٍ إلى الوجودِ لا بغيرِه. فصار قولنا: (خداي) في معنى أنّه بنفسِه وُجِدَ، وذلك هو اللّفظُ المطابِقُ لقولِنا: (واجب الوجودِ لذاتِه). إلى هنا كلامُهُ.

وهذا يعني القولَ بأنّ (خداي) أصله: خودآي، وهمٌ فاسدٌ، فإنّ خداي في لغة الفُرْسِ بمعنى الصّاحبِ، شَهِدَ بذلك تتبُّعُ كلامهم، فإنّهم يقولونَ:

ومنه: (كَتْخدا) أصله: (كدخداي)، ومعناه صاحبُ منزلٍ. فإنّ (كَدْ) في اللغة الفارسية (المحلُّ)، ومنهُ: (مَيْكده) (وينكده) والهاءُ في آخرِها للنقل إلى الاسميّة.

وبما قرّرناه تبيّن بطلانُ ما توهّمهُ القاضي (عضُدُ الدّين) من الترادفِ بين (الله) ولفظ (خداي) حيثُ قال في (شرح المختصر)[٢٠] لابن الحاجِبِ. قالوا: لو صحَّ وقوعُ كلِّ مرادفٍ مكانَ صاحبِهِ لصحّ (خداي) كما يصحُّ (اللهُ أكبرُ) لأنه مرادفهُ واللازمُ منتفٍ.

الجواب أوّلاً بالتزام صحّة (خداي) أكبر ممّن يفهمهُ للخلافِ فيه. ولا التزام إلا بمجمعٍ عليهِ إذا لم يثبتْ بدليلٍ.

وثانياً بالفَرْقِ بأنّ المنعَ فيه لأجل اختلافِ اللغتين فلا يلزمُ المنعُ في المترادفين من اللّغة الواحدة. انتهى.

---

(٢٠) اسمه الكامل: (مختصر منتهى السُّوْل والأمل في علم الأصول والجدل) وهو مختصر في فروع المالكية. وممن شرحه محمد بن الحسن المالقي (ت ٧٧١ هـ). كشف الظنون ٢/ ١٦٢٥.

ثمّ قال الفاضل الدوانيُّ:

(وأمّا إطلاق واجبِ الوجودِ وصانعِ العالمِ وأمثالِهما فالظاهرُ أنّه بطريق الوصْفِ لا بطريق التسميةِ، فمنشؤُهُ عدمُ الوقوفِ على الفرْقِ الذي بينَ الطريقَيْنِ الذي بيّنّاهُ فيما تقدَّمَ، فإنّه إذا قيلَ: (يا واجبَ الوجودِ يكون بطريق التّسميةِ لا بطريق التّوصيف. قال الفاضِلُ الشّريفُ في شرح المواقف: (وذهبَ الشيخُ ومتابعوهُ إلى أنّه لا بدّ من التّوقيف، وهو المُختارُ؛ وذلك للاحتياطِ احترازاً عمّا يُوْهِمُ باطلاً لعِظَمِ الخَطَرِ في ذلكَ، فلا يجوزُ الاكتفاءُ في عَدَمِ إيهامِ الباطلِ بمبلغِ إدراكِنا، بل لا بدّ من الاستنادِ إلى إذن الشَّرْعِ).

وقال الآمديُّ[٢١] في (أبكار الأفكار): (فكلُّ ما وَرَدَ الإذْنُ من الشّارع به جوّزناهُ، وما وَرَد به المنْعُ منعناهُ، وما لم يَرِدْ فيه إطلاقٌ ولا منْعٌ فقد قال بعضُ أصحابنا بالمنْعِ منهُ، وليس القولُ بالمَنْعِ مع عَدَمِ ورودِ المَنْعِ فيه أَوْلى من القولِ بالجوازِ مع ورود التجويزِ، إذ المنْعُ والتجويزُ حكمانِ وليسَ إثباتُ أحدهما مع دليلهِ أولى من الآخرِ، بل الحقُّ في ذلكَ التّوقُّفُ، وهو ألاّ يُحكَمَ بجوازٍ ولا منْعٍ. والمتّبَعُ في ذلك من الظّواهرِ الشّرْعيةِ هو المتّبعُ في سَائِرِ الأحكامِ، وهو أنْ يكونَ ظاهراً في دلالته وفي صحّتِهِ، ولا يُشترط فيه القَطْعُ كما ذهبَ إليهِ بعضُ الأصحابِ لكونِ التجويزِ والمنعِ في الأحكامِ الشّرعيةِ، وأنّ التفرقةَ بينَ حكمٍ وحكمٍ في اشتراط القطعِ في أحدهما دون الآخرِ حكمٌ لا دليلَ عليهِ.

(٢١) هو أبو الحسن، علي بن أبي علي الحسن بن محمد، سيف الدّين الآمديّ(ت٦٣١هـ).

وفي (المواقفِ) وشرحِهِ: (والّذي وردَ به التوقيفُ في المشهورِ تسعةٌ وتسعونَ اسماً. وقد ورَد في الصّحيحَيْنِ أنّ[٢٢] (لله تسعةً وتسعينَ اسْماً إلا واحداً[٢٣]، مَنْ أحصاها فقدْ دَخَل الجنّة)، وليسَ فيها تعيينُ تلكَ الأَسماء. لكنّ التّرمذيّ والبيهقيّ كما في حديث الكِتاب، أي (المواقف). وإنّما قالَ: (في المشهور) إذْ قد ورَدَ التَّوقيفُ بغيرهما. أمّا في القرآنِ فكالمولى، والنّصير، والغَالبِ، والقَاهر، والقريبِ، والربّ، والنّاصرِ، والأَعْلى، والأكبرِ، وأحسنِ الخالقين، وأرحمِ الرّاحمين، وذي الطَّوْلِ، وذي القوّة، وذي المعارج، إلى غير ذلك. وأما في الحديث فكالحنّان، والمنّان، وقد ورد في رواية (ابنِ ماجَه) أسماءٌ ليست في الرواية المشهورةِ، كالتّامِّ، والقديمِ، والوَتْرِ، والشّديد، والكافي، وغيرهما.

ولا يذهبُ عليكَ أنّ ما نَقَلَهُ القرآن مبناهُ على عَدم الفرقِ بين الإطلاقِ الّذي محلّ الخلاف والّذي خارجٌ عنه. وممّا وردَ به التّوقيفُ في الخبرِ اسمُ (الديّانِ).

والمراد في إحصائها: إمّا حفْظُها؛ لأنّه إنّما يحصُل بتكرارِ مجموعِها وتعدادِها مراراً، وإمّا ضَبْطُها حَصْراً وتعْداداً، وعِلْماً دائماً وقياماً بحقوقها.

تمّتِ الرسالةُ التَوفيقيّة لمولانا العلاّمةِ والفاضلِ الفهّامةِ كمال باشا زادَه، جعلَ الله رحمتَه زادَهُ، آمين.

(٢٢) الحديث في صحيح البخاري بشرح الكرماني ١٢/ ٥٦، و٢٥/ ١١١، الحديث رقم ٢٥٤٩، و٦٩٤٣.

(٢٣) في رواية: (مئة إلا واحداً). انظر: مصابيح الجامع ٦/ ١٧٤.

الرسالة الثانية

رسالة في نسبة الجمع لمولانا العلامة كمال باشا زاده، قُدِّس سرُّه

بسم الله الرحمن الرحيم

وعليه توكّلي

الحمدُ لوليّه، والصلاة على نبيِّه، وبعد:

فهذه رسالة في (نسبة الجمع). اعلم أنّ الجمعَ لا يُنْسب إليه إلا إذا لم يكن له واحدٌ أصلاً كـ (الأعرابيّ)، أو لا يكونُ له واحدٌ من لفْظِهِ كـ (الرِّكابيّ)، أو يكون عَلَماً كـ (الأنْباريّ)، أو جارياً مجْراهُ كـ (الأنصاريّ). قال الجوهريّ في (الصّحاحِ): «العربُ الجيلُ من النّاس، والنّسبةُ إليهِ عَرَبيّ، وهم أهْلُ الأمصارِ، والأعْرابُ هم سكّانُ الباديةِ خاصّةً والنِّسْبةُ إليهم أعرابيّ، لأنّه لا واحدَ لهُ، وليسَ الأعراب جمعاً لـ (عرب)». انتهى.

ومنهم مَنْ لمْ يُفرِّق بينه وبين الأنصاريّ كالإمام المطرِّزيّ حيث قال في (المُغْرب)[٢٤]: «إذا نُسِبَ إلى الجمْعِ رُدَّ إلى واحدٍ فقيل: فَرَضيّ، وصَحَفيّ،

(٢٤) هو الإمام ناصر بن عبد السيد بن علي، أبو الفتح المطرزي (ت٦١٠هـ). و(المُغْرب): معجم في الفقه واللغة، أقامه المطرزيّ على شرح غريب الألفاظ التي يتداولها مؤلفو كتب الفقه الحنفي، ولذلك عُدّ بمنزلة كتابي (الزاهر) للأزهري، و (المصباح المنير) للفيومي، لأنهما يشرحان ألفاظ الفقه الشافعي.

ومسْجِديّ للعالم بمسائل الفرائض، والذي يقرأ عن الصحف، ولِمَنْ يُلازِمُ المسجدَ. وإنّما يُرَدُّ؛ لأنّ الغرضَ الدّلالةُ على الجنْس والواحد يكفي في ذلك.

وأمّا ما كان عَلَماً كالأنْماري[٢٥]، وكِلابيّ[٢٦]، ومَعَافريّ[٢٧]، ومدائنيّ[٢٨]، فإنّه لا يردّ[٢٩]، وكذا ما كان جارياً مجرى العَلَم كأنْصاريّ وأعرابيّ لم يصب في ذلك. قال الحريريّ في (درّة الغوّاص في أوهامِ الخواص)[٣٠]: (ويقولونَ لمن

(٢٥) في المغرب/ ٢٢٠: (كأنماريّ) نسبة إلى (أنمار) أبي بطنٍ من العرب غزاهم النبيُّ ﷺ بعد غزوة ذات الرّقاع. وأنمار – في الأصل – جمع نَمِر، وبه سُمّي النّمِر بن جِدار، ويجمع أيضاً على (نمور).

(٢٦) نسبة إلى (كلاب) قبيلة عربية من قيس عيلان من مُضر، وهم أولاد كِلاب بن ربيعة بن عامر ابن صعصعة ابن معاوية بن بكر...، وكلاب: عشر قبائل، وفي ذلك يقول الفوّاح الكلابيّ:

وإنّ كلاباً هذه عشرُ أبطنٍ وأنتَ بريء من قبائلها العشر

وكان مسكنها في الطائف. انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم، ص ٤٨٢، ولهجة بني كلاب / ٩.

(٢٧) نسبة إلى (مَعَافر بن حَرّ) أخي تميم بن حرّ، يقال: ثوبٌ مَعَافريّ إذا كان منسوباً إلى ذلك، ولا يقال: مُعَافريّ، بضمّ الميم. قال سيبويه: «... وفي معافر: مَعَافريّ...». الكتاب ٣/ ١٣٨٠.

(٢٨) قال سيبويه: «وسألته عن قولهم: مدائني فقال: صار هذا البناء عندهم اسماً لبلد». الكتاب ٣/ ٣٨٠.

(٢٩) الغرض من النسب إلى الجمع الدلالة على أنّ ثمّة بينه وبينَ جنسه ملابسةً، وهذا التفريق يحصل بالمفرد، فيقع لفظ الجمع ضائعاً. وأمّا الجمع الذي غدا عَلَماً فيجب بقاؤه على حاله لانتفاء المعنى الذي حصل به من أجله الردّ إلى المفرد؛ إذ ليس مقصوداً به الجمع، وإنّما أصبح كالمراد بالأعلام لقباً على ما وضع له. انظر الإيضاح في شرح المفصّل ٥٨١.

(٣٠) درة الغوّاص ١٥٢ و ١٥٣.

يقتبسُ منَ الصُّحف: صُحُفيٌّ مقايسةً على النّسب إلى الأنصارِ: أنْصاريّ، [وإلى] الأعراب: أعرابيّ، والصّوابُ عندَ النّحْويّين البَصْريّين أنْ توقعَ النّسبة إلى واحدةِ الصُّحفِ وهي صَحيفة، ويقال: صَحَفيّ كما يُقالُ في النّسبةِ إلى أبي حنيفةَ: حَنَفيّ، لأنّهم لا يرون النّسبةَ إلا إلى واحد المجموع، كما يُقالُ في النّسبة إلى الفرائض: فَرَضِيّ وإلى المقاريض: مِقْراضيّ، اللهم إلا أنْ يُجْعَلَ الجمع اسماً عَلَماً للمنسوبِ إليهِ فيوقع [حينئذٍ] في النّسبةِ إلى صيغته، كقولهمْ في النّسبةِ إلى قبيلةِ (هَوازن): هوازنيّ، وإلى [حيّ][٣١] (كِلاب): (كِلابيّ)، وإلى مدينة (الأنبار): (أَنْباريّ)، وإلى بلدة (مدائن): مدائنيّ. وأما قولهم في النّسبة إلى (الأنْصارِ): أنْصَاريّ، فإنّه شذّ عنْ أصْلِهِ، والشّاذُّ لا يُعْتَدُّ بِهِ.

وأما قولهم في النِّسبةِ إلى (الأعْراب): أعْرابيّ فإنّهم فعلوا ذلكَ لإزالةِ اللَّبْسِ ونَفْيِ الشّبهةِ؛ إذْ لو قالوا فيه:لاشْتَبَهَ بالمنسوبِ إلى (العربِ)، وبَيْنَ المنْسوبَينِ فرْقٌ ظاهرٌ، لأنّ العربيَّ هو المنسوبُ إلى (العَرَبِ) وإنْ تكلّمَ[٣٢] بلغةِ العجم، والأَعْرابيَّ هو النّازلُ بالباديةِ وإنْ كان عَجَميَّ النّسب[٣٣]، إلى هنا كلامه.

وفي حصْرِهِ المستثنى نَظَرٌ لما عرفتَ أنّ للنّسبةِ إلى الجمعِ وجوهاً أُخَرَ. ثمّ إنَّ ما زَعَمَهُ منْ أنّ الأنْصاريّ شذّ عنْ أصلِهِ مَبْناهُ الغُفُولُ عنْ أنّهم ينْسبون إلى

(٣١) زيادة من درة الغواص ١٥٣.

(٣٢) في الأصل: (تكلّف)، والتّصحيحُ عن درّة الغوّاص.

(٣٣) درة الغواص ١٥٣.

الجَمْعِ إذا كانَ جارياً مَجْرى العَلَم(٣٤) وأيضاً قد عرفتَ أنّ شرْطَ إدخالِ أداةِ النّسبةِ إلى الواحدِ في نسْبةِ الجمْعِ هو أنْ يكونَ لذلكَ الفرْدِ واحدٌ مِنْ لفظِهِ، والأعرابُ ليسَ له واحدٌ من لفظِهِ، فلا مَجالَ فيه لأن يُدخَل الأداة في الواحد، والاعتذارُ بما ذكَرَهُ إنّما يتمشّى بعدَ الصّحّة والاحتمال، وهذا المعنى مما أخطأ فيه الجوهريّ أيضاً. وإنْ كانَ في مادّة أخرى حيثُ قال: «وإذا نَسَبْتَ إلى مدينةِ الرّسولِ، ﷺ قلتَ: (مَدَنيّ) وإلى مدينة منصور: (مدينيّ)، وإلى مدائنِ كسرى: مدائنيّ، للفرق بين النّسب؛ لئلا يختلطَ». انتهى.

فإنّه قد أخطأ في زعْمِهِ أنّ عدمَ إدخالِ أداة النّسبةِ إلى واحد (المدائن)؛ لإزالة الاشتباهِ، ومبناهُ الغُفُولُ عن أنْ يكونَ المدائنُ عَلَماً، فأخَذَ حُكْمَ المُفردِ، ولم يبْقَ احتمالُ إدخالِ أداةِ النّسبةِ إلى الواحدِ.وإنّما قُلْنا: إنّ الأَعرابَ ليسَ لهُ واحدٌ من لفظِهِ، لأنّ (العربَ) ليس بواحدٍ له.

قال الشيخ ابنُ الحاجبِ: «لم يتحقَّقْ كونُ الأعرابِ جَمْعاً؛ لأنّه لو كانَ جمْعاً للعربِ لكانَ مدلولُه للجمعية كمدلولِهِ في حالةِ الإفرادِ، وليسَ الأمرُ كذلك، فإنّ العَرَبَ اسمٌ لمَنْ ليس بعجمٍ مطلقاً سواءً سكنَ البادية أو لا والاسم لمن سَكَنَ منهمُ البادية خاصّةً: أعرابيٌّ، وكيفَ يكون الجمعُ أخصَّ من المفردِ ؟». كذا في شرْحِ الزّوزَنيّ لـ (اللباب).

(٣٤) قال ابن الحاجب: «وإذا كنّا نسبنا إلى الأنصار أنصاري مع تحقق أصل الجمع بمعناه لمّا غَلَبَ وصار علماً فلأَنْ يُنْسب إلى الأعراب أعرابي مع انتفاء معنى الجمع أجدر». الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٥٨١.

ولا يَرِدُ النّقْضُ على قولِهِ؛ لأنّهُ لو كانَ جَمْعاً للعربِ لكانَ مدلولُه في الجمعيةِ كمدلولِه في حالةِ الإفرادِ، كالفُضولُ فإنّه جمع (فَضْل)، وقد اختلف مدلولُها. قال المطرزيّ في المغرب[٣٥]: «الفَضْلُ: الزّيادةُ، وقدْ غَلَبَ جمعُهُ على ما لا خيرَ فيه حتّى قيلَ فُضُولٌ بلا فَضْلٍ، وسنّ بلا سنّ[٣٦]، وطُولٌ بلا طَوْلٍ[٣٧]، وعَرْضٌ بلا عِرْضٍ. ثمّ قيلَ لمن يشْتغلُ بما لا يعنيه: فُضوليّ[٣٨]». لأنّ ذلك الاختلافَ من جهةِ العُرْفِ على ما أفصَحَ عنْهُ صاحبُ (الكشف)[٣٩] حيث قال في شرحِ قولِ صاحبِ الكشّافِ: «وهذا فُضولٌ من القَوْلِ، وهو جَمْعُ فَضْلٍ غُلِّبَ ما لا خيرَ فيه، إلى هُنا كلامُهُ».

أقولُ: كلامُ ابنِ الحاجبِ فيها بحسب الوضع الواحد، ومن كلامِ صاحبِ (المُغْرب) ظَهَرَ وجهٌ آخرُ للنسبة إلى الجمع، وهو إذا كانَ للجمعِ معنى آخرُ غيرُ معنى مفردِهِ.

(٣٥) المغرب ٢/ ١٤٢ (فضل).

(٣٦) في المغرب: (بلاسِنٌ). والبلاسن: الكبير بلا رفعة.

(٣٧) الطَّولُ: المقدرة والفائدة.

(٣٨) قال المطرزيّ: (وفتْحُ الفاء خطأ). والفضولي في اصطلاح الفقهاء: من ليس بوكيل.

(٣٩) هو المفسِّرُ عمر بن عبد الرحمن الفارسيّ القزوينيّ، سراج الدّين (ت٧٤٥هـ). والكشف: حاشية كتبها الإمام العلامة عمر بن عبد الرحمن الفارسي القزويني. انظر كشف الظنون ٢/ ١٤٨١.

قال الشّريفُ الجرجانيّ[٤٠] في بحْثِ (التّشبيهِ) مما علّقَهُ على شرح التلخيص: «يُقالُ: سيفٌ مَشْرفيّ[٤١] ولا يُقالُ: سيف مَشَارفيّ، لأنّ الجمعَ لا يُنسب إليهِ إلاّ إذا كان عَلَماً، كالهَوَازنيّ، والمدائِنيّ، وإنْ أراد أنّه لا يُنْسَبُ إليه إذا كانَ عَلَماً فلا وجهَ لتخصيص الوزنِ المذكورِ به، فإنّ الحكمَ في وزنِ الأنصار أيضاً كذلك».

تمّت رسالةُ نِسبة الجمع لمولانا العلامة الفاضل الفهّامة كمال باشا زاده قدِّسَ سرُّه.

المصادر والمراجع

١- **الأعلام**: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين.

٢- **إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظّنون**: إسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢ م.

٣- **الإيضاح في شرح المفصّل**: ابن الحاجب، حقّقه د. إبراهيم عبد الله، ط ١، دار سعد الدين، دمشق، ٢٠٠٥ م.

٤- **بغية الوعاة**: جلال الدين السيوطي، حقّقه محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٩٨.

٥- **تذكرة الحفّاظ**: شمس الدين الذهبي، نسخة مصورة عن الطبعة الهندية، ١٣٧٤ هـ، دار إحياء التراث العربي، بلا تاريخ.

(٤٠) هو عليُّ بن محمد بن علي الجرجانيّ، ويُعرف بالسيد الشريف (ت٨١٦هـ).

(٤١) المَشْرفيّ بفتح الميم قيل: إنّه منسوب إلى (مشارف)، والمشارف: قرى من قرى العرب تدنو من الريف واحدها مشرف. وقيل: هي قرية من تخوم البلقاء. قال البغداديّ: «فالسيف المشرفيّ إنْ كان منسوباً إلى الأول فالنسبة على القياس، لأنّ الجمع يُرَدّ إلى الواحد فيُنسب إليه، وإنْ كان منسوباً إلى الثاني فالنسبة على خلاف القياس... قال أبو عبيدة:... يقال: سيف مشرفي ولا يقال: مشارفي... ويقال: بل هي منسوبة إلى مَشْرفٍ، رجلٍ من ثقيف». خزانة الأدب ٣/ ٣٢١ و ٣٢٢.

٦- **التنبيه على غلط الجاهل والنبيه**: ابن كمال باشا، تحقيق محمد سواعي، المعهد الفرنسي، دمشق، ١٩٩٤ م.

٧- **ثلاث رسائل في اللغة**: ابن كمال باشا، حقّقها محمد حسين أبو الفتوح، ط ١، مكتبة لبنان، ١٩٩٣ م.

٨- **الجامع الصغير**: جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.

٩- **الجامع لأحكام القرآن**: القرطبي، تصحيح أحمد عبد العليم البردوني، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، ١٩٥٢ م.

١٠- **جمهرة أنساب العرب**.

١١- **خزانة الأدب**: عبد القادر البغدادي، حقّقه عبد السلام هارون، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٦.

١٢- **درّة الغوّاص**: الحريريّ، تحقيق هنري توربكّه، ليبزيغ ١٨٧١م.

١٣- **رسائل ابن كمال باشا**: حقّقها د. ناصر الرشيد، النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨٠ م.

١٤- **رسائل في اللغة**: ابن السِّيْد، تحقيق د. وليد السراقبي، ط ١، مركز الملك فيصل، الرياض، ٢٠٠٧ م.

١٥- **رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية**: محمد سواعي، المعهد الفرنسي، دمشق، ١٩٩١ م.

١٦- **شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب**: ابن العماد الحنبلي، حقّقه محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٨٦ م.

١٧- **الصحاح**: الجوهري، حقّقه أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٦ م.

١٨- **صحيح البخاري بشرح الكرماني**، ط ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٠هـ / ١٩٨١ م.

١٩- **فهرس المخطوطات العربية والتركية والفارسية والبوسنوية في معهد الدراسات الشرقية في سراييفو**: إعداد د.ليلى غاريتش، إصدار مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ومعهد الدراسات الشرقية، لندن / سراييفو/ ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م.

٢٠- **الكتاب**: سيبويه، حقّقه عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

٢١- **كشّاف اصطلاحات الفنون**: محمد علي التهانوي، تحقيق د. علي دحروج وزملائه، ط الأولى، مكتبة لبنان ١٩٩٦.

٢٢- **كشف الظنون**: حاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

٢٣- **الكليّات**: أبو البقاء الكفوي، أعدّه للنشر محمد المصري ود. عدنان درويش، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨١ م.

٢٤- **لهجة بني كِلاب**: د. موسى مصطفى العبيدان، ط١، النادي الأدبي، تبوك، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧ م.

٢٥- **مصابيح الجامع**: القاضي بدر الدين الدّمانينيّ، تحقيق نور الدين طالب وزملائه، ط ١، دار النّوادر، دمشق، ٢٠١٠ م.

٢٦- **معجم المؤلفين**: عمر رضا كحّالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، نسخة مصورة عن ط/ ١٩٥٧ م.

٢٧- **معجم مصطلح الحديث النبوي**: إعداد لجنة من مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢ م.

٢٨- **المُغْرب**، ناصر الدين المطرِّزيّ، حقّقه محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، ط١، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ١٩٧٩ م.

٢٩- **نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام**: د. علي سامي النشّار، ط ٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧ م.

٣٠- **هدية العارفين**: إسماعيل باشا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.